

والأدوات العملية اللازمة لزيادة وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال صون السلام والأمن الدوليين؛

ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة بفعالية أكبر في تعزيز قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القضايا المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

ويُقر بأهمية التشجيع على تحديد الطرائق التي تعزز مساهمة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في عمل المجلس في مجال صون السلام والأمن الدوليين وعلى زيادة تطوير تلك الطرائق؛

ويطلب إلى الأمين العام أن يضمن تقريره المقدم عملاً بالبيان الرئاسي المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٧^(١٠٨) توصية بشأن الأساليب

(١٠٨) S/PRST/2007/7.

٥٠ - الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام

وشدد الأمين العام في بيانه الاستهلالي على أن إعادة بسط سيادة القانون أمر حيوي في المجتمعات التي مزقتها الحروب، من أجل صون السلام والأمن الدوليين. وقال إن من الضروري، في مجال الأنشطة المعقدة لبناء السلام، التزود باستراتيجية سياسية واضحة تتضمن معايير لقياس التقدم نحو بناء دول شرعية وفعالة. وقال إنه يرى أن اهتمام المجلس المتواصل وتركيزه ضروريان للتصدي للتحديات الراهنة، لأن اللامبالاة والانقسام في المجلس يؤديان إلى ولايات لا تُنفذ، ومشاكل لا تُحسم. وعلاوة على ذلك، ينبغي للأمم المتحدة وسائر المنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل معاً على نحو أوثق على أساس الأهداف والأولويات المشتركة، لأن عناصر بناء السلام مترابطة، والفشل في قطاع ما يمكن أن يتسبب في الفشل في قطاعات أخرى. وإضافة إلى ذلك، قال إن أنشطة بناء السلام تحتاج إلى مجموعة من الموظفين المدنيين ذوي المهارات العالية تشمل على حد سواء خبراء تقنيين وأشخاصاً قادرين على الجمع بين المنظورات المختلفة لإدارة الصراعات وبناء الدولة والتنمية والعدالة الانتقالية. وفيما يتعلق بأمن الموظفين المدنيين التابعين للأمم المتحدة، أكد الأمين العام أن لا بد من تحقيق توازن معقول بين

الإجراءات الأولية

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن ٥٠٤١ المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

في الجلسة ٥٠٤١، المعقودة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله البند المعنون "الجوانب المدنية لإدارة الصراعات وبناء السلام" بناءً على رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى الأمين العام من ممثل إسبانيا لدى الأمم المتحدة^(١)، يحيل بها ورقة مناقشة بشأن الموضوع. وأدى بيان كل من الأمين العام ومفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلام والأمن، والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، والأمين العام لجامعة الدول العربية، فضلاً عن جميع أعضاء المجلس^(٢).

(١) S/2004/722.

(٢) شارك في الجلسة، بصفة ممثلين عن دولهم، وزراء خارجية إسبانيا، وألمانيا، والبرازيل، ورومانيا، وفرنسا، والفلبين، ووزير الدولة للشؤون الخارجية في باكستان، ووزير الشؤون الخارجية في أنغولا، ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة.

الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة كانت عمليات مدنية. وبالنظر إلى الصعوبات التي تعوق إعداد الموظفين المدنيين للانتشار في مناطق الأزمات، يجب على المجتمع الدولي إنشاء آليات تكفل التدريب المناسب للموظفين المدنيين لنشرهم على وجه السرعة ضمن العنصر المدني لعمليات إدارة الأزمات. وإضافة إلى ذلك، شدد على أن لا بد من تطوير ثقافة جديدة تركز على التنسيق بين العنصرين العسكري والمدني في هذه العمليات. وذكر أيضا أن الاتحاد الأوروبي قد أنشأ خلية للتخطيط المدني - العسكري لتجمع بين التخطيط للجانبين معاً^(٥).

وأكد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن نظير المجلس في البند الحالي يبيّن الأهمية التي يوليها مسألة تطوير الشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن من جهة، والمنظمات الإقليمية من جهة أخرى، يخضع بشكل أساسي لأحكام الميثاق، وأن ثمة معايير راسخة لهذا التعاون قد وضعت بموجب قرارات الجمعية العامة واتفاقات التعاون. وأكد أن ثمة مبدأ أساسياً ثانياً هو أن التهديدات والتحديات القائمة على الساحة الدولية تتطلب التعامل معها كجماعة وفي إطار متعدد الأطراف، لمعالجة كلا الجانبين المدني والسياسي، وأن الحلول السياسية هي التي يجب أن تكون الخيار الأول في التعامل مع الأزمات، لا الحلول العسكرية^(٦).

وشدد معظم أعضاء المجلس على الأهمية المتزايدة للجوانب المدنية لإدارة الصراعات وأقروا بأهمية التعاون المدني والعسكري، والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة

المخاطر التي تواجههم والمساهمات الموضوعية التي يُطلب منهم تقديمها^(٣).

وأفاد مفوض الاتحاد الأفريقي لشؤون السلام والأمن أن البروتوكول الذي أنشأ مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي يحدد مسؤولياته المتعلقة بتحقيق السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وأشار إلى أن تجربة الاتحاد الأفريقي المحدودة في دارفور عبر نشر بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان قد أظهرت الحاجة إلى توسيع البعثة لتشمل عناصر مدنية لمعالجة جوانب الأزمة المتعلقة بالمسائل المدنية، وحقوق الإنسان، والمسائل الإنسانية. وشدد أيضا على ضرورة توجيه الاهتمام إلى الروابط مع منظمات المجتمع المدني. وأخيرا، أشار إلى أن البروتوكول ينص أيضا على إنشاء قوة احتياطية من العنصرين المدني والعسكري بحلول عام ٢٠١٠ لتكون جاهزة للانتشار السريع حين تلقيها إشعارا مناسباً بذلك. بيد أنه شدد على أن الاتحاد الأفريقي يعتمد على الدعم المتواصل من الأمم المتحدة لتنمية القوة^(٤).

وأشار الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي إلى أن الجوانب المدنية قد اكتسبت في السنوات الأخيرة أهمية رئيسية في إدارة الأزمات. فإضافة إلى البعدين السياسي والأمني لإعادة بناء دولة ما، ثمة بعد ثالث يتطلب إنشاء مؤسسات تحظى بثقة السكان المعنيين. وقال إن الاتحاد الأوروبي قد استطاع في فترة قصيرة جدا وضع مفاهيم وإنشاء هياكل قادرة على نشر عناصر مدنية بصورة مستدامة. وأشار إلى أن بنية السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي تكفل منحها القدرة على نشر آليات مدنية بطريقة مستدامة، وأن ثلاثاً من العمليات الست التي اضطلع بها

(٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

(٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٣) S/PV.5041، الصفحتان ٢ و ٣.

(٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

عن أمله في أن يقدم الفريق الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام مقترحات ملموسة تهدف إلى إنشاء آليات دائمة للتنسيق بين المؤسسات العالمية والإقليمية، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص^(٩). وأكد عدد من الممثلين ضرورة منح المجلس الاقتصادي والاجتماعي دوراً أكبر، وتحسين التعاون بينه وبين مجلس الأمن^(١٠)، أما ممثل باكستان فقد طرح مجدداً اقتراح حكومته إنشاء لجان مركبة مخصصة تابعة لمجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي^(١١).

وأقر عدة متكلمين بأهمية وجود قوة شرطة مدنية فاعلة، وأكدوا أن حفظة السلام العسكريين يمكن أن يساعدوا على تحقيق الاستقرار في البلد الخارج من الصراع ولكن إنشاء بعثة للشرطة المدنية تتسم بالكفاءة والحياد وتلقى الموارد الكافية أمر ذو أهمية حاسمة للحفاظ على الأمن. وأعربت ممثلة الولايات المتحدة عن اعتقادها أن الشرطة المدنية ينبغي أن تكون مرتبطة بتقديم المساعدة إلى النظامين القضائي والجنائي، حتى لا يصبح عمل الشرطة مجرد مواصلة لمهمة حفظ السلام^(١٢).

وأدى الرئيس (إسبانيا) ببيان باسم المجلس^(١٣) ورد فيه، في جملة أمور، ما يلي:

(٩) المرجع نفسه، الصفحة ١٦.

(١٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢١ (البرازيل)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (باكستان)؛ والصفحة ٢٥ (أنغولا)؛ والصفحة ٣٥ (الجزائر).

(١١) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤ و ٢٥.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٧.

(١٣) S/PRST/2004/33.

وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. وذكروا أن وجود بيئة آمنة توفرها القوة العسكرية والشرطة المدنية يتسم بأهمية مطلقة للأنشطة المدنية لإعادة البناء وإعادة التأهيل التي يضطلع بها المدنيون. وعلاوة على ذلك، أقر الأعضاء بضرورة تحسين وتعزيز آليات التنسيق بين القوات العسكرية والعناصر الفاعلة المدنية. وأعرب الأعضاء عن تأييدهم للجهود المبذولة لتنمية قدرات أوسع - بما في ذلك في المجالات الرئيسية المتمثلة في الشرطة، والعدل وسيادة القانون، وتحضير العمليات الانتخابية، والمراقبة الانتخابية، والحماية المدنية والإدارة العامة - وشددوا على أهمية إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عمليات صنع السياسات.

ودعا المتكلمون إلى مواصلة تطوير الاستراتيجيات والسياسات التنفيذية المشتركة وحثوا على منح العنصر المدني في إدارة الصراعات دعماً كافياً ومستمراً. وعلى وجه التحديد، أوصى كل من ممثلة شيلي وممثل إسبانيا بأن تطور الدول الأعضاء قدراتها في مجالي الشرطة والإدارة المدنية، وأن تنشئ سجلات وطنية للموارد البشرية والمادية^(١٤) بهدف استخدامها المحتمل في إطار عمليات حفظ السلام. ودعا بعض الأعضاء إلى إنشاء وحدات للانتشار السريع لا تقتصر على وحدات الشرطة المدنية فحسب، بل تشمل أيضاً القضاة والخبراء في مجال حقوق الإنسان^(١٥).

وأبرز معظم المتكلمين أهمية تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها وبرامجها، والمنظمات الإقليمية، والدول الأعضاء، من أجل تعزيز توفر الموارد البشرية والمادية لإدارة الجوانب المدنية لعمليات حفظ السلام. وأعرب ممثل فرنسا

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٢ (شيلي)؛ والصفحة ٣٦ (إسبانيا).

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٤ (ألمانيا)؛ والصفحة ١٥ (فرنسا)؛ والصفحة ١٧ (رومانيا).